نحو بلورة معاصرة للعلاقة بين الإسلام والآخر

للدكتور/ جعفر عبد السلام(*)

مقدمة:

فى الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية عن التحديات التى تواجه الأمة فى القرن المقبل، تعرضت للتحديات الحضارية والسياسية والاقتصادية والعلمية والقانونية والإعلامية والتربوية التى ستواجه العالم الإسلامى فى القرن الذى نعيش فيه، وقدمت العديد من الدراسات والبحوث من قبل علماء الجامعات، نشرت فى كتاب يحمل نفس الاسم. وصدر إعلان عمان من جامعة آل البيت فى الأردن الشقيق بمناسبة انعقاد المؤتمر السادس للرابطة هناك عام ١٩٩٩ متضمنًا فكر الجامعات الأعضاء فى مواجهة التحديات. وكان أول ما عبر عنه البيان هو الآتى:

أولاً: أجمعت الدراسات التى أجرتها الرابطة على أن الأمة الإسلامية ستواجه خلال القرن الميلادى المقبل، تحديات كبيرة ومشكلات جمة تحتاج إلى المواجهة الشاملة وبذل أقصى الجهود الممكنة، من الأفراد والحكومات والمؤسسات العلمية وأجهزة الإعلام وأجهزة الخدمات الاجتماعية والجمعيات والمؤسسات دون حصر، حيث تمثل مواجهة هذه التحديات قضية حياة أو موت لأمتنا، وهنا نذكر أبناء أمتنا بضرورة العودة إلى الأخوة الإسلامية بديلا لواقعهم المتناقض ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:١٠]، والعودة إلى الاعتصام بحبل الله: ﴿واعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلا تَفَرَّقُوا﴾ [آل عمران:١٠٣]، والعودة إلى جوهر رسالة المسلمين تجاه العالم: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة:١٤٣].

(*) الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية.

ثانيًا: اتفقت الآراء على أن العوامل الرئيسية للتحدى تقوم على المنافسة الشديدة التى بدأت بين القوى الرئيسية فى العالم على كسب مناطق النفوذ والسيطرة على العالم والاستفادة من كافة المزايا النسبية التى كفلها التقدم العلمى لها، واتخاذ آليات جديدة ووسائل مستحدثة لهذه السيطرة.

وفى إطار هذا الوضع فإن التحديات التى ترتبط به هى : **تحدى العولمة** وما تمثله من مرحلة تحاول هذه القوى الرئيسية أن تفرض قيمها وسياساتها وأسلوب حياتها على غيرها، **وتحدى التقدم العلمى**، وهو الأداة الرئيسية التى مكنت هذه القوى من التفوق، **وتحدى فرض الإرادة السياسية على العالم من خلال المنظمات الدولية، وتحدى الهيمنة الاقتصادية من خلال المنظمات الاقتصادية الرئيسية**، ومن خلال السيطرة الهائلة على الأسواق والتجارة الدولية بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، ومن خلال الاتفاقات الاقتصادية ذات الطابع العالمى، مثل اتفاقية الجات التى تستهدف إزالة القيود على التجارة والتخلص من أدوات ووسائل الحماية، وفرض المنافسة الشديدة واقتضاء ثمن غال ما ينتج فيها من ملكية فكرية، وبوسائل أخرى عديدة، وكذلك **تحدى العولمة الفكرية والثقافية والحضارية**، وهو تحد يستهدف الإنسان المعاصر ويحاول إعادة تشكيله بإفراغه مما يؤمن به من عقيدة وثوابت ومما اكتسبه من ممارسة حضارات قامت على القيم واحترمت كرامة الإنسان، واتبعت الوحى الإلهى الذى يصل بين الإنسان وخالقه ويربط بين الدنيا والآخرة.

ثالثًا: اتفقت الدراسات على أن الأمة الإسلامية وشعوبها وهى تمثل خمس سكان العالم وتنتشر فى كل القارات، لا تفعل ما هو مطلوب منها لمواجهة هذه التحديات. وهى تبدو فى مواجهة التفوق العلمى والتكنولوجى والمعلومات للمجتمع الدولى متخلفة، وفى مواجهة العولمة ضعيفة البنية وفى مواجهة محاولات الهيمنة والتهميش خاضعة مستكينة، ومستهدفة بمعظم ما تقرره المنظمات الدولية.

رابعًا: اتفق العلماء على أن الحلول الرئيسية لهذا الوضع المتدنى تتمثل فى العودة للإسلام وفى التمسك بالكتاب والسنة وتطبيق أحكام الشريعة فى حياة الأمة، فما كان لهذه الأمة من وجود وما كان لها من مكانة إلا حين تمسكت بإسلامها، وما ضعفت ولا استكانت إلا بنسيان نفسها وإهمال عقيدتها وشريعتها وتقليد غيرها دون تبصر.

وقد أدت الأحداث التى جرت بعد ١١ سبتمبر إلى وضع المسلمين بل والإسلام نفسه فى دائرة الاتهام، ورأينا الولايات المتحدة والدول الغربية، والصهيونية العالمية تقوم بدور جديد بالنسبة للمسلمين، نتيجة للتنظيرات التى سمعناها، والتى تطرق أسماعنا كل يوم فى هذه الأيام بالذات.

اعتبر الغرب أن هناك منابع للفكر الدينى المتطرف الذى يتبناه من يتحدى الدولة الكبرى وإرادتها وهيمنتها على العالم. إذن فدعاوى تجفيف المنابع، والقضاء على التطرف من أصوله المتمثلة فى كثير من الآيات والأحاديث والإطار الثابت للفكر والفقه الإسلامى الذى اجتهد المسلمون فى وضعه على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان ـ هو ما يواجهه المسلمون بحدة الآن.

والواقع أن خطة الولايات المتحدة فى «أمركة الإسلام» إن صح هذا التعبير لن تفلح، وأعتقد أنها ستفشل فيها. ولا يمكن أن يحسب نجاحها فى القضاء على الاتحاد السوفيتى سابقًا أن سيفيد فى القضاء على منابع الفكر الإسلامى، لأن هذه التجربة شكك فيها كثير من كتاب الغرب، وقرروا أن الاتحاد السوفيتى كان مفككًا من الداخل، وحجب ظهور هذا التفكك، الستار الحديدى الذى كان يفرضه على نفسه، وأن الضربات الأمريكية وجهت إلى جثة هامدة.

والواقع أن الإسلام ليس ضد الغرب، والمسلمون كذلك لا يكنون للغرب كراهية ما. أى أن القضية ليست خلافات حضارية كما روج لذلك مفكرون غربيون صهيونيون فى الغالب، وإنما القضية خلافات سياسية وخلافات مصالح.

لذلك تحاول هذه الورقة أن تعطى رؤية علمية لطبيعة الخلاف بين المسلمين والغرب من ناحية، وكيف يمكن استبدال العلاقات المتوترة بين الإسلام والغرب الآن بعلاقات جيدة.

إن هذه الرؤية تنطلق من روح الإسلام أولاً، ومن التنظير الجديد للعلاقات الدولية وما يجب أن تكون عليه ثانيًا.

لذا قسمنا دراستنا إلى قسمين، نتناول فى القسم الأول منها طبيعة الخلاف بين الإسلام والغرب وهل هو خلاف حضارى، أم أنه خلاف مصالح أساسًا؟ ثم نتناول فى القسم الثانى لتأصيلاً جديداً للعلاقة بين الإسلام والغرب.

القسم الأول
أساس الخلاف بين المسلمين والغرب

يعتقد بعض المفكرين من الغرب أساسًا أن الصراع بين الإسلام والغرب هو فى الأساس صراع حضارى بسبب تعاليم الكتاب والسنة لدى المسلمين، فالإسلام يفرض على المسلمين جهاد غير المسلمين، ورفع السيف لقتالهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله.

ويأخذ هذا الفكر من آيات عديدة، وأحاديث كثيرة، ومن واقع المسلمين وحروبهم ما يدعم به هذه الفكرة. بل يتمادى مفكرون غربيون فى الانسياق وراء هذه الفكرة ليأكدوا أن بعض ما ذكر فى القرآن الكريم من آيات تقرر حرية العقيدة مثل قوله ـ تعالى ـ : ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة:٢٥٦]، قد نسخت بآيات تحض على الحرب مثل قوله ـ تعالى ـ: ﴿وقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً واعْلَمُوا أَنَّ اللَّه مَعَ الْمُتَّقِين﴾. [التوبة: ٣٦]

والواقع أن الرد على هذه المزاعم سهل ، وتعاليم الإسلام الصحيحة ليست على هذا الطرح على الإطلاق، بل العكس صحيح، فالسلام هو الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتنظير أفكارهم تقسيم العالم إلى دار إسلام ودار حرب، إنما كان تقسيمًا واقعيًا يصف ما كان من قريش تجاه الإسلام ونبيه ومحاولاتهم العديدة ليخرجوه أو يقتلوه، ثم كان مؤامرة التخلص منه والتى أنجاه الله منها بالهجرة إلى المدينة، لذا فإن الفقه التقليدى حول تقسيم الديار يأخذ فى اعتباره هذه الحالة ويقرر أن العدو إن كف عن عدوانه، وتم الصلح بينه وبين المسلمين، انقلبت ديارة إلى دار عهد أو صلح، لذا ففى ظل انعقاد اتفاق عام بين كل دول العالم لإقامة السلام والأمن وتحقيق التعاون بين الجميع «ميثاق الأمم المتحدة»، انتهى هذا التقسيم الواقعى ولم يعد له وجود، وهذا ما

يقرره بوضوح الفقهاء المحدثون الذين عالجوا هذه القضية فى الوقت الحاضر.

أما موقف الغرب من الإسلام فقد قام على الكراهية والتعصب ـ للأسف الشديد، ولا نريد أن نتعمق فى التاريخ لكى نظهر هذه الحقيقة التى لا ينكرها المنصفون من مفكرى الغرب أنفسهم، جاءت هذه الكراهية بسبب تفوق المسلمين عندما قاموا ينشرون تعاليم الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، ولإحساس الغرب دائمًا أنه أفضل من غيره وأنه المتميز «فكرة الجنس الآرنى»، وأن غيره غير متمدينين.

غذت هذه الأفكار روح الأوروبيين الذين قادوا الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين فى العصور الوسطى، كما دفعتهم دفعًا إلى استعمار العالم تحت دعاوى غريبة كدعوى تمسيح البرابرة، وإحلال بركات التمدن الأوروبى على العالم، بل فى تصور «مونتسكييه» فيلسوف الثورة الفرنسية والداعى إلى تحقيق الحريات لكل الناس «إن هذه الأجسام - يقصد الزنوج - شديدة السواد من قمة الرأس إلى أخمص القدم، ولا شك أن روح الله - وهو روح خيرة تكره الشر - لا يمكن أن تحل بأجسام بهذا السواد».

ولا شك أنه مما يدحض فكرة صراع الحضارات، تلك الحروب الدامية التى جرت فى داخل أوروبا، والحربين العالميتين الأولى والثانية والتى قامت بسبب التنافس الاقتصادى بين دول أوروبا القوية والصراع على التقدم والأولوية والصدارة على العالم، وهى حروب وصراعات جرت بين من ينتمون إلى حضارة واحدة هى الحضارة الغربية.

كما أن الاختلاف الأيديولوجى الحاد بين المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبه من صراعات فى فترة الحرب الباردة، قد قام أساسًا بين دول تنتمى إلى الحضارة الغربية، مما يوضح أن الصراعات تتصل بالخلاف حول المصالح، وليس لها صلة بالخلاف الحضارى.

التنظير الغربى للصراع الحضارى:

رغم قناعتى التامة بأن ما بين الإسلام والغرب ليس صراعًا حضاريًا إلا أن مناقشة الأطروحات الغربية بهذا الخصوص ضرورية لفهم ما يدور حولنا الآن من اتهامات، ومن محاولات للاحتواء بل للتغيير كما ذكرنا تحت مسمى تجفيف المنابع، تلك المحاولات التى بدأت تتجه إلى أصول الدين الإسلامى، ومناهج الدراسة، لاستبعاد كل ما يراه الغرب مكونًا لشخصية إسلامية معادية له ولمصالحه ولفكره وهيمنته. وقد بدأت أوروبا عمليات التنظير الأولى فى مدارس فكرية عديدة، بعضها لم يكن معاديًا للإسلام، مثل توينبى، ولكن الكتابات الأمريكية الفكرية والسياسية وظفت هذه الأفكار فى أطروحات نظرية عديدة، حيث كلفت الحكومة الأمريكية بعض المفكرين فيها بتنظير طبيعة العلاقات الأمريكية مع القوى السياسية القائمة ووضع لها أكثر من مفكر رؤيته فى هذا الصدد.

وتوالت الكتابات الأمريكية فبعض الكتاب يتساءلون عما إذا كان يمكن التعامل مع أشخاص فى هذا القرن الحادى والعشرين لديهم الاقتناع بأن كتابهم المقدس الذى نزل من السماء من أربعة عشر قرنًا يمكن أن يحكم كل تصرفاتهم؟ والبعض الآخر يقول : إن المسلمين جيش عاطفى وغير عقلانى ومعاد للغرب، يتحدثون بصوت واحد ويتحركون كجسد واحد.

نظرية توينبى فى الصراع:

ولعلنى فى هذه الدراسة أقف بعض الوقت عند تنظير العلاقات الدولية المعاصرة وبالذات فى العلاقة بين المسلمين والغرب. فالواقع أن الفيلسوف الإنجليزى توينبى لا يعد معاديا للإسلام، ولكنه من أوائل الذين أبرزوا طابع الصراع فى العلاقات الدولية، وكان له نظرية مشهورة عن تعاقب الحضارات، وقد أنصف الحضارة الإسلامية فى كتاباته فهو يقول : «إن الصراع موجود فى

العالم وفى العلاقات الدولية منذ زمن طويل، وإن العالم الغربى هو الذى كان يقود هذا الصراع ويخلقه، على الأقل طوال الخمسة قرون الماضية، وإن أحداً لم يكن يبدأ بالعدوان عليه ولكن العكس هو الصحيح»[1].

وعن العلاقة بين الإسلام والغرب يحدد توينبى العناصر الآتية:

- أن الإسلام فى العصور الحديثة يقف فى موقف الضعف من الحضارة الغربية لسبب رئيسى هو أنه لا يحوز القوة الاقتصادية ولا العلمية التى تمكنه من اللحاق بالغرب أو مواجهته.

- أن الغرب يشن هجوماً على كل القوى فى هذه العصور الحديثة لكى يخضع العالم كله - وليس العالم الإسلامى فقط - لهيمنته.

- أن الغرب أخضع معظم أجزاء العالم الإسلامى لسيطرته بأساليب وطرق عديدة.

- أن المسلمين واجهوا هذه الهيمنة بأسلوبين مختلفين: أولهما سلبى ، وهو رفض الغرب وأنظمته وهيمنته رفضاً كاملاً، وعدم الاعتراف بأى شىء جديد، والانطواء على الذات، والثانى إيجابى، ويتمثل فى الاستجابة الفعالة والاعتماد على مواصلة الهجوم بنفس أسلحته وأدواته. لذا أسرعت بعض القوى الإسلامية إلى الأخذ بالتحديث، والأخذ بالأنظمة الغربية والنقل عنها «تجربة محمد على فى مصر»، «تجربة كمال أتاتورك فى تركيا».

والواقع أن توينبى قد انتقد التجربتين، لسبب رئيسى واحد هو أن أغلبية الشعب لم يحصل على ثمار التجربة، وإنما استفادت منها فئة قليلة، وعلى حد قوله، فإن الغالبية ليس لديها مجرد أمل فى أن تصبح عضواً فى الطبقة الجديدة.

وأريد فقط التركيز فى دراسات توينبى على أمرين: الأول هو فكرة الصراع، والثانى هو فكرة تعاقب الحضارات والتى تقوم على وحدة البشرية وتأكيد قيمة

---

(١) راجع مؤلفه: The study of the Hestory

التاريخ وحضارات العالم كله، ومشاركتها جميعًا فى التفاعل والأخذ والعطاء. وهنا ينتقد الفكر الغربى الذى يركز على التراث ويعتبر نفسه أسمى وأذكى من الآخرين، وأن الحضارة الأوروبية لم تكن هى الحضارة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولى، وإنما شاركتها الحضارات الأخرى فى القوة والنبوغ والتأثير.

هذا فيلسوف منصف للحضارة الإسلامية بالذات، لكن الأفكار الأمريكية التى أخذت منه فكرة الصراع، وجعلت منها أساس العلاقات الدولية، لم تنصف الحضارة الإسلامية، بل أتت بأفكار غربية جعلت المسلمين الآن يمرون بمحنة.

نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية:

* لعلنى أبدأ بالحديث عن (برنارد لويس) الذى قدم لنا تنظيرًا صعبًا وغير علمى للعلاقة بين الإسلام والغرب وقد حصل على جائزة هامة فى الدراسات الاجتماعية عن دراسته التى قدمها ونشرها بعد ذلك فى كتاب تحت عنوان «الأصولية الإسلامية»، ونستطيع أن نلخص الرؤية الأساسية لهذا الكاتب فى النقاط الآتية:

(١) أن الصراع بين الإسلام والغرب قديم، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات والضربات المضادة بين الجانبين.

(٢) أن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة دائمًا إلى الحرب والجهاد، فالإسلام عدوانى بطبيعته على حين وصف الغرب بأنه دفاعى، يرد بهجمات مضادة على نحو ما تجلى فى الحروب الصليبية.

(٣) أن المسلمين يمثلون الآن تهديداً ثلاثيًا للحضارة الغربية، سياسيًا وحضاريًا وسكانيًا، وقد ركز برنارد على الصراع الحضارى بوجه خاص.

(٤) أن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم وأن هناك نزاعًا وشيكًا سيقوم بين الغرب وبين المسلمين، ويقول برنارد لويس إن معظم العالم المسلم يسيطر عليه الآن حالة كراهية عامة للغرب أو إن أمريكا عندهم هى العدو الأكبر، والخصم الشيطانى للإسلام والمسلمين.

(٥) أن المسلمين - بزيهم ولحاهم وعمائهم - يعيشون فى العصور الوسطى، ويهددون الغرب ، لذا تم تصوير القنبلة الباكستانية على أنها قنبلة إسلامية، بما يعنيه ذلك من أن هناك عالمًا مسلمًا متحجرًا يهدد إسرائيل والغرب، وتحدث كذلك عن أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف ويحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: «إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستتمكن ديمقراطيات القرن الحادى والعشرين من العيش فى سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث».

نظرية هنتجتون عن الصدام بين الحضارات:

ويلتقط (هنتجتون) الخيط ويقرر أن الصدام بين الحضارات هو الذى سيحكم الشئون السياسية فى العالم، وأن الخطوط الفارقة بين الحضارات خطوط القتال فى المستقبل، وإن الحرب العالمية الثالثة ستكون حربًا بين الحضارات.

نظرية فوكوياما فى نهاية التاريخ:

ويستمر «فوكوياما» فى نفس الخط ليعلن أن الحضارة الأوروبية بفكرها ومؤسساتها هى نهاية التاريخ، وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة وأنهم الأعداء، للتقدم وللفكر الغربى.

والواقع أن هذه الأفكار مغلوطة وليس لها أى أساس علمى لكنها تجابهنا كعالم إسلامى، وتفرض علينا أن نواجهها، وأن نواجه كذلك المخططات التى انبنت عليها ، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م.

ويرى هذان الكاتبان أن المسلمين يمثلون خطراً سياسيًا وحضاريًا وسكانيًا، لأنهم يتزايدون بكثرة ويتواجدون فى كل مكان فى العالم. وتنادى هذه الأفكار بأن تعلن أوروبا الحرب ضد الإسلام. وأبرزت كتابات أخرى، أن المسلمين متحجرون ويزعمون أن كتابهم المقدس يمكن أن يحكم تصرفات البشر فى القرن الواحد والعشرين !!، كما أنهم لا يقبلون فكرة الديمقراطية. كما ترى هذه الكتابات أن الإسلام بطبيعته خطر على الحضارة الغربية، ولا يتسامح مع مخالفيه فى الرأى، وهكذا..

ولقد أبرزت الأفكار المتداولة بعد أحداث ١١ سبتمبر مشكلة طاغية ليست جديدة بالقطع، ولكن تم التركيز عليها بُعد الأحداث الأخيرة، وهى مشكلة الحضارة المرجعية للمجتمعات المختلفة، وبرزت - للأسف - الاتجاهات التعصبية الغربية والتى تعتبر الحضارة الغربية هى الحضارة المرجعية للعالم رغم أن الذى أفرز خصائصها الرئيسية، صراعات وأحداث مرت بأوروبا ولا شأن للعالم الآخر بها، كما وضحنا.

إن الذى أوجد فكرة الفصل بين الدين والدولة، هو الصراع المرير بين الكنيسة الغربية والدولة، هذا الصراع ربما تسببت فيه هذه الكنيسة بتدخلها التعسفى فى كل أمور الحياة ومحاكمتها للمفكرين والمدعين الذين ظهرا فى أوروبا خلال العصور الوسطى وما بعدها وحتى بداية عصر النهضة، فلماذا يفرض هذا النموذج على عالم شجع الدين فيه العلماء، ونادى بطلب العلم أيا كان مكانه «اطلبوا العلم ولو فى الصين» وكان تنظيمه - كما هو الحال فى الإسلام- متكاملاً لدائرة الإنسان فى علاقته بربه ومجتمعه القريب والدانى؟

كذلك فإن الأفكار السياسية الغربية عن السيادة والفصل بين السلطات

أفرزتها صراعات مريرة بين ملوك الحق الإلهى المقدس والقوى البرجوازية ثم الشعبية، فهل من الضرورى لكل مجتمع يريد أن ينظم شئونه السياسية والاقتصاية والاجتماعية، أن يأخذ بهذه الأفكار الغربية؟

إن حقيقة الأزمة التى نمر بها اليوم كشعوب عربية وإسلامية ترجع إلى فكرة غربية هى أن كل ما يخالف الغرب فى رؤاه وأساليبه ونظامه القيمى والأخلاقى متخلف وخطير بالضرورة، لذا شنت قوى فكرية وثقافية وسياسية هجومًا شرسًا ضد الإسلام والمسلمين باعتبارهم «الغول» الجديد الذى يهدد بأن يلتهم الديمقراطية والتمدن والحضارة الغربية.

إن الذى أوجد الأزمة التى يمر بها العالم اليوم، هو «الأصولية الغربية» بهذا المعنى، ونجد إدانة هذه الأصولية واضحًا عند العديد من المفكرين الغربيين لعل من أهمهم جارودى، والكاتب الأمريكى جون أسبوزيتو.

ونخلص من هذا القسم إلى أن أساس الخلاف بين الإسلام والغرب حديثًا هو حملة يهودية صليبية تبنتها الصهيونية العالمية فى صراعها القديم الحديث ضد الإسلام والمسلمين ، وقد نجحت فى بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدى القوى الكبرى فى العالم ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت فى بث آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدي القوى الكبرى في العالم ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب وبالتالى فيجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفسها فى مواجهتهم، وأن تقضى عليهم باعتبارهم قوى إرهابية معادية للتقدم.

لذا سنتناول فى القسم الثانى كيف يمكن أن نقيم علاقات جديدة بين الإسلام والغرب.

القسم الثانى
تأصيل فكرى لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

الإسلام والتعاون مع الآخر:

أوضحت الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية بشأن العلاقة التى يجب أن تقوم بين المسلمين والغرب عن ضرورة أن تكون علاقة سوية تقوم على الفهم الكامل له والتعاون الكبير بينه:

وأنقل هنا ما جاء بإعلان عمان عن هذه العلاقة.

«اتفقت الدراسات على أن التحديات الحضارية التى تواجه المسلمين فى الحاضر والمستقبل تتمثل فى ضرورة التعامُل مع الآخرين من منطق القدرة والفهم العميق لما لديهم، والأخذ والعطاء فى مختلف المجالات وعدم الانغلاق على الذات، كما اتفقت على أهمية التواصل الحضارى بين شعوب العالم مع مراعاة الذاتية الإسلامية، وعدم التفريط فى المسائل المرتبطة بعقيدة الإسلام أو شريعته كما اتفقت الآراء على أن القوى غير الإسلامية المسيطرة على العالم تحاول التأثير على المسلمين وجعلهم ينسلخون من ذاتيتهم وينسون أنفسهم، ويفرطون فى اتباع تعاليم دينهم.

لذا تتطلع الجامعات الإسلامية والحكومات والمجتمعات الإسلامية إلى اتخاذ الوسائل الآتية:

(١) الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية قوية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها فى دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(٢) إجادة اكتساب مهارات التعامل مع هذه الحضارة بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط فى المكونات الرئيسية للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد

غير المسلمين فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.

(٣) إجراء دراسات حول المهمة الأساسية للمرأة فى الإسلام وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام لها والواجبات التى قررها عليها، وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية وفى مرحلة التعليم الأساسى كذلك.

(٤) إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التى تقوم عليها.

(٥) تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر القوة فى التفكير الإسلامى الذى قام على أساس القيم والتربية الإسلامية.

والواقع أن هذه الرؤية هى الأساس الذى ننطلق منه فى هذا القسم، وندعمه بالفكر القانونى الدولى وبفكر الشريعة الإسلامية بشأن العلاقة مع الآخر.

القانون الدولى للتعايش:

يميز فقهاء القانون الدولى المعاصر بين فرعين حديثين من فروع هذا القانون: الفرع الأول، **هو القانون الدولى للتعايش**، والفرع الثانى هو **القانون الدولى للتعاون**.

والنوع الأول يشمل قواعد القانون الدولى التقليدى المعروفة والتى تنظم العلاقات الدولية على طريقة ضرورة إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل، وهو قانون يتبنى مفهوم الصراع والحرب كعام مؤسس ومحرك لهذه العلاقات، فإذا كانت الحروب ضرورية، ونتيجة طبيعية للتواجد البشرى، وللأطماع التى جبل عليها الإنسان، فإن أفضل وضع للعلاقات الدولية هو أن تنظم كيف نبعد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل.

كانت فكرة التعايش، التى تعنى وضع الحد الأدنى من القواعد التى تكفل تنظيم العلاقات الدولية وتسيرها على أساس أن تعيش كل دولة داخل حدودها ولا تعتدى على غيرها من الدول الأخرى. لذا فإن قواعد القانون الدولى التقليدى تهتم بدراسة الدولة كشخص قانونى له حق التمتع بالسيادة، وله حقوق تتفرع عنها كالحق فى التفاوض، والحق فى الإيفاد أى إرسال مبعوثين منها للدول الأخرى، ثم الحق فى الحرب. وينظم هذا القانون الحرب على أساس أنها حالة ضرورية تعيشها الدول ويجب أن تكون أضرارها فى أقل الحدود، لذا يراعى فيها قواعد يجب أن يلتزمها المحاربون فى الأماكن التى يجوز ضربها «التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية» وفى الأشخاص الذين يمكن توجيه الضرب لهم «التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون» وكذلك التقيد فى استخدام السلاح، فلا يجوز استخدام كل الأسلحة، فالتزام قواعد الإنسانية فى الحرب تلزم المقاتل بأن يكتفى بإضعاف خصمه وإبعاده عن ساحة القتال بكافة الطرق دون أى إمعان فى تعذيب الخصم باستخدام أسلحة فتاكة لا تتوقف عند القتل ، وإنما تتجاوزه إلى التعذيب، لذا حرم رصاص دمدم الذى يتجاوز القتل إلى تهتيك جسم الإنسان، وإنزال العذاب به، وحرم التابالم الذى يحرق الإنسان ومظاهر الحياة، وهكذا..»[1].

تنظيم القانون الدولى للدولة وحدودها:

ونظم القانون الدولى التقليدى فكرة الحدود الواجب توافرها لكل دولة

(١) راجع فى التفاصيل : للمؤلف ، مبادئ القانون الدولى العام الطبعة السادسة ص ٨٠٠ وما بعدها، وبحث القانون الدولى الإنسانى فى الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع ص ١٠ وما بعدها، مؤلف المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم، أصول القانون الدولى العام، ص ٤٧٠وما بعدها، مؤلف الدكتور حامد سلطان، قواعد القانون الدولى فى الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٧٢، ص ٢٣٠ وما بعدها.

سواء فى البر أو فى البحر أو فى الجو، والذى يقرأ هذا التنظيم بعناية يستنتج على الفور فكرة «الحدود الآمنة» أى ضرورة إيجاد مناطق حماية للدولة تقيها من أى عدوان يقع عليها .

ونظم القانون الدولى كذلك البحار من نفس المنطق، ففيه مناطق تتبع الدولة الشاطئية، ومناطق لا تتبع دولة معينة «أعالى البحار»، وهذا التنظيم كذلك يستهدف نفس الفلسفة، أى إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتماثل، وتحقيق الحد الأدنى الذى يكفل الحياة الآمنة بينها.

الفقه الشيوعى وقانون التعايش:

وأعطى الفقه السوفيتى لهذا التقسيم إضافات واسعة تنبع من فلسفة الدولة الشيوعية نفسها حيث قامت فى البداية كنظام وحيد يتبنى الفلسفة الشيوعية، ويقوم على الصراع الطبقى، ويعتبر الرأسمالية أعلى مراتب الاستعمار، كما يعتبرها مرحلة من مراحل التطور الإنسانى لا بد أن تنتهى، ويعتبر أن واجبات تحدى الشعب العامل، وصاحب المصلحة فى الحياة أن يتحد للقضاء عليها. لذا يتبنى هذا الفقه فكرة التعايش، فلا بد من قبول قواعد للتعايش مع مختلف الأنظمة حتى يتحقق الفكر الشيوعى فى العمل، ويصبح العالم دولة واحدة.

وتعرض القانون الدولى التقليدى لانتقادات حادة من جانب الفقه الشيوعى حيث نظر إليه على أنه «تركة العصر الاستعمارى» وهدفه الرئيس هو تبرير استعمار الشعوب حيث أجاز حق الفتح، ونظم طرق الاستيلاء على الأقاليم المملوكة للغير، وأعطى الشرعية لنهب ممتلكات الشعوب ووضع قواعد تكفل التنسيق بين الدول المستعمرة فى استعمارها للدول الأخرى حتى لا يؤدى تعارض المصالح بينها، إلى وقوع حروب قد تضعفها[1].

(١) راجع : تونكن، القانون الدولى فى أبعاده الجديدة ترجمة أحمد رضا، صـ ٣٠ وما بعدها.

وقد اتفق الفقه الشيوعى على أن التعايش السلمى يفترض الكف عن اتخاذ الحرب وسيلة لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول، ويدعو إلى تسويتها عن طريق المفاوضة بالصلح، ويفترض المساواة فى الحقوق، والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية، والاحترام التام لسيادة جميع البلاد وسلامة أراضيها. إن الاتفاق على المسائل الأيديولوجية مستحيل بسبب الاختلاف فى المذاهب الفكرية.

إن نظام التعايش السلمى وفقًا للفقه الشيوعى يتمثل فى التزام الدولة بعدم الاعتداء على حقوق دولة أخرى، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، ومن ثم فهذا التعايش يمثل وجهًا سلبيًا للعلاقات الدولية لأنه يعنى الامتناع عن الأعمال التى حظرها ميثاق الأمم المتحدة والتى قد توقع الأضرار بالدول الأخرى.

ولا شك عندى أن هذه الانتقادات صحيحة، بل لعلنى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول إن ما وجه إلى القانون الدولى التقليدى الذى تكون فى بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر من نقد، هو نفسه ما يمكن أن يوجه لبعض قواعد هذا القانون الآن.

تبنى القانون الدولى فكرة أن الذى له حق التصرف فى الشئون الدولية هم قادة المجتمع الأوروبي الخمسة في ذلك الوقت وهم: «النمسا، روسيا، بروسيا، إنجلترا، وفرنسا» وأنهم وحدهم أشخاص القانون الدولى، وأن باقى وحدات هذا المجتمع، هم موضوعات لهذا القانون، فهم يتصرفون فى شئونه كما يحلو لهم، أوجدوا من النظريات والقواعد ما يعطى الشرعية لأفعالهم.

أجاز القانون الدولى التقليدى إجبار الدول على التوقيع على معاهدات الحماية التى فرضتها عليها القوى الكبرى، وهى المعاهدات «غير المتكافئة» وقالوا إن الدولة تتفادى بذلك خطراً أكبر هو خطر الحرب. وضع القانون

الدولى التقليدى قواعد المسئولية الدولية والتى تحمى الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية لصالح الدول الكبرى، ووضع كذلك قواعد الحد الأدنى من الحقوق للأجانب فى الدول الأخرى، كذلك حمى نظام الامتيازات الأجنبية فى الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية، وغير ذلك كثير.

ولقد كانت أهداف تمسيح البرابرة وإخراج الشرور القابعة فى جسد الرجل الأسود من الأفكار التى دفع بها دفعًا لتبرير تفوق الرجل الأبيض وحقه فى الهيمنة والسيطرة على العالم.

واليوم تعود بعض هذه الأفكار لابسة ثوبًا جديدًا، ومبنية على أسس أخرى. لقد نادى الرئيس بوش بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار التحالف الأمريكى على العراق بأفكار جديدة لقيام العلاقات الدولية على مبادئ أخرى، تحت تسمية النظام العالمى الجديد، والذى أعلن فيها التفوق والقيادة الأمريكية للعالم واستمر الرؤساء اللاحقين عليه يرددون نفس التسميات. «لا تراجع عن قيادة العالم» هذا شعار تبناه الرئيس كلينتون ولا دخول أبدًا فى الانعزالية. وأعلن فى نفس الوقت أن معاملة الدول الأخرى حسنًا أو كرهًا ستقوم على مدى تمسكها بأسس النظام الجديد، الذى يقوم أولا على الحرية، الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة فى اقتصاديات السوق، والتمسك بالتعددية الحزبية والديمقراطية بالمفهوم الغربى، واحترام حقوق الإنسان وحرياته.

فالنظام الجديد له أسسه ومناهجه ومؤسساته، وهذه المؤسسات هى النظام النيابى، والأحزاب، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدنى والشركات المتعددة الجنسيات. وهناك أنظمة لم يعلن عنها بنفس الوضوح، عن ضرورة تبنى أنظمة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وترجع الإرهاب إلى وضع الدين فى طريق الإنسان وحياته، وأذكر هنا ما تموج به ساحة الأفكار المعادية للإسلام الآن فى الكتابات الغربية والتى سبق أن وضحناها.

وبصرف النظر عن عدم تنفيذ هذه المبادئ الآن بدليل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الدول الإسلامية وشنها حروبًا ضروسًا ضد أفغانستان والعراق، وتوقيعها عقوبات اقتصادية ضد دول إسلامية أخرى فى مقدمتها إيران والسودان وليبيا، وسياسة الكيل بمكيالين المعروفة، إذ هى تترك لإسرائيل كذلك الحبل على الغارب لتفعل ما تشاء بالمسلمين الفلسطينيين، إلا أننا كدول إسلامية يجب أن نسير دفة العالم بشكل آخر، يتفق مع مبادئنا وإسلامنا، ويتفق مع أفكار النظام العالمى الجديد أو ما اصطلحنا على تسميته بالقانون الدولى للتعاون، وهذا الطرح الذى نراه مناسبًا الآن.

القانون الدولى للتعاون:

لم يعد بالإمكان أن نكتفى ببيان كيف تبعد الدول عن بعضها البعض، وإنما يجب الاهتمام بتقريبها من بعضها البعض.

لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية وزاد الارتباط بين الدول إلى الحد الذى جعل من التعاون المشترك بين الدول ، حاجة موضوعية، ومبدأ من مبادئ القانون الدولى العرفى، وهذا هو موضوع القانون الدولى للتعاون.

ويقوم القانون الدولى للتعاون على فكرة الجماعية، ويحاول أن يدعم الحاجات المشتركة بين الدول، ويبحث عن أفضل الأساليب الكفيلة بإشباعها.

ويستعين القانون الدولى للتعاون بالعديد من الوسائل التى ينظم بها هذا الإشباع. فضلاً عن الاتفاقات الثنائية التى تسهل التبادل التجارى بين الدول- كالاتفاقات التى تحتوى على شرط الدولة الأولى بالرعاية، هناك الوسائل التنظيمية، وهى أهم صور إشباع الحاجات الجماعية. وقد رأينا بداية هذا الإشباع فى فكرة الاتحادات الدولية، والتى تطورت فى ظل عهد العصبة، ثم فى ظل الأمم المتحدة حتى اتخذت شكل الوكالات المتخصصة فى الوقت الحاضر.

طبيعة القانون الدولى للتعاون:

ثار خلاف فى الفقه الدولى حول ما كان قانون التعاون الدولى يتمتع بالخصائص القانونية للقواعد الملزمة. واتجه البعض إلى أنه من الصعب أن نخرج من ميثاق الأمم المتحدة بالتزامات محددة فى حقول التعاون الدولى. ويصعب على ذلك القول باعتباره قانونًا[1]. فى حين اتجه البعض الآخر إلى أن المادتين ٥٥ , ٥٦، من الميثاق تسمحان بالقول بوجود التزام دولى يلزم الدول بأن تتعاون مع بعضها البعض لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التى وردت بالميثاق[2].

وقد عرضت الفكرة على اللجنة التى كلفتها الأمم المتحدة بصياغة مبادئ القانون الدولى الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء، وانتهت اللجنة إلى أن «على الدول واجب أن تتعاون مع بعضها البعض بصرف النظر عن الاختلافات فى الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها».

States have the duty to cooperate with one another, irrespective of the differences in their political, economic, and social systems.

عالمية القانون الدولى للتعاون:

من المشاكل التى أثيرت أمام اللجنة الخاصة بتقنين مبادئ التعاون والصداقة، مشكلة ما إذا كان الالتزام بالتعاون الدولى ملزما لكل الدول أم أنه التزام بين أعضاء الأمم المتحدة فقط؟

---

(١) Kelsen. The law of The United nations. 1951, p. 61

(٢) تراجع أقوال ممثل تشيكوسلوفاكيا فى لجنة صياغة مبادئ القانون الدولى للصداقة والتعاون بين الشعوب.

U.N. coc . A/ac- 61L537

رغم الانقسام الذى جرى فى اللجنة بين مؤيد ومعارض، فقد أكد النص الذى جاءت به اللجنة أن هذا التعاون واجب على كل دولة تجاه الأخرى بصرف النظر عما إذا كانت عضواً أم غير عضو فى الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ العرفية، وليس مجرد مبدأ اتفاقى. لقد نص الميثاق على إقامة العلاقات الدولية على أسس معينة، تقضى باحترام المبادئ التى جاء بها. واحترام هذه المبادئ يعد شرطًا مسبقًا لقيام النظام الذى أتى به، وانصراف أى دولة عن اتباع هذه المبادئ، من شأنه هدم النظام الدولى[1].

ويتصل بعالمية هذا المبدأ عدم جواز التمييز بين الدول- فى نطاق التعاون بحسب أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وقد ذكر النص الذى اقترحته اللجنة وأقرته الأمم المتحدة أن «الدول سوف تتعامل مع بعضها البعض، بصرف النظر عن الاختلافات فى أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. متجردة من التمييز بينها على أسس هذه الاختلافات».

ميادين التعاون:

يمكن القول بأن ميادين التعاون تتسع لكى تشمل ، ليس فقط «النطاق السياسى بالمعنى الضيق لهذه العبارة» ، وإنما عدة أنشطة تتضمن جزءاً من المسائل التى كانت تعتبر فى النطاق الخاص للدولة. لذا ذكرت اللجنة أن على الدول واجب التعاون.. فى مختلف ميادين العلاقات الدولية، من أجل

(١) B. Babovic, the Duty of states to cooperate with one another in accordance with the charter, Belgrade, 1972 p. 32655.

(٢) أقوال مندوب غانا بلجنة الصيغة

A/ac.125/5r.34

المحافظة على السلم والأمن، ودعم الاستقرار والتقدم الاقتصادى الدولى، والرفاهية العامة للدول».

ويتفق هذا التفسير مع النظرية التى أقرها ميثاق الأمم المتحدة، وهى تلك الخاصة بأن الحفاظ على السلم الدولى، يتطب ليس فقط السلم الشكلى المتمثل فى منع استخدام القوة، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإنما أيضًا السلم الإيجابى المتمثل فى إنشاء «الظروف المادية لقيام السلم» وفى بذل الجهود المستمرة من أجل التحسين المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية، أى إن الهدف المبتغى ليس - فى النهاية- إلا التجنب المستمر لأسباب التمييز والمرتبط بعدم التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى(١).

هكذا، فمع الاتفاق باتساع دائرة التعاون وشموله لمختلف العلاقات الدولية، فقد بحثت الدول عن الحقول التى يبدو التعاون فيها أكثر ضرورة، ومن ثم ينبغى أن يشملها نص لجنة التقنين. وقد رأت اللجنة أن أول وأشمل حقول التعاون هو ذلك الخاص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين، إذ هو الهدف الشامل لكل نظام الأمم المتحدة.

واتفقت الدول بعد ذلك على ضرورة أن تولى التعاون الدولى فى نطاق حماية حقوق الإنسان أولوية خاصة، لذا نصت على أن الدول سوف تتعاون «من أجل دعم الاحترام العالمى وتنفيذ الحقوق الإنسانية للجميع وإزالة كل صور التفرقة العنصرية، وكل صور التعصب الدينى».

ومع ذلك أولت الدول التعاون الاقتصادى والاجتماعى أهمية كبيرة، باعتبار

(١) مقال بابوفيك عن واجب التعاون الدولى طبقًا لميثاق، السابق الإشارة إليه ص ٣٠٧. وقد أمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اليونكتاد UNCTAD . «أنه من المبادئ الرئيسية المرشدة للعلاقات الدولية » الاعتراف بأن السلم الدولى والكفاية مرتبطان ارتباطًا واضحًا». وأن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعى، ينبغى أن يمثلا الاهتمام المشترك للمجتمع الدولى ككل، وينبغى أن تزداد الكفاية الاقتصادية، وتتحسن الظروف المعيشية، مما يقوى اعلاقات السليمة، والتعاون بين الدول». تراجع دورة بلغراد التى انعقدت عام ١٩٦٤، ص ٣١١.

أن ذلك مشكلة عصرنا. لذا نرى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة على أذهان ممثلى الدول فى كل الاجتماعات. وتحدث بعضهم عنها قائلا: إن العلاقات السليمة ينبغى أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة، ولذا فإنه ينبغى أن يعطى الاهتمام الأكبر لأوجه التعاون الاقتصادى[1]. ولكن الدول اختلفت في الطريقة التي يمكن التعبير بها عن ضرورة هذا التعاون، فمثلا: ركزت الدول النامية على ضرورة أن يعطى الاهتمام لفكرة أن التعاون الدولى ينبغى أن يستهدف القضاء على التخلف الاقتصادى، مع التمسك بمبادئ الاستقلال الاقتصادى بعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، بينما وجدنا الدول الغربية تتجه إلى أن تعطى للتعاون مفهوما، يفرض على كل دولة من الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة، أن تصيغ سياستها الاقتصادية وسياستها تجاه أية مساعدة اقتصادية، تقدمها أو تأخذها، بما تجعلها تساهم فى تسهيل النمو الاقتصادى والتقدم المتوازن فى مستوى الدخول على نطاق العالم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وبما يؤكد الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية المتاحة وضمان حقوق الدول المتقدمة.

وكان من اللازم أن يقوم نوع من التوفيق بين الفريقين ولقد أحس العديد من ممثلى الدول المتخلفة نفسها بضرورة المساعدات التى تقدم لدولهم، وعبروا عن ذلك أمام اللجنة. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى صيغة تؤكد من ناحية أن الدول سوف تسير فى علاقتها الدولية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والتجارية على أساس مبدأ المساواة فى السيادة، وعدم التدخل،

(١) أقوال ممثلى تشيكوسلوفاكيا والهند، وجمهورية مصر العربية A/AC.?125.34 ويعلق أحد الفقهاء على ذلك قائلا إنه نتيجة للظروف الاقتصادية المعقدة التى سادت العالم فى فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة، فلقد شغلت سياسة التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية بال الدول والفقهاء، وكان من المفهوم - إذا عرضت فى كافة الاجتماعات أفكار عن التعاون فى مختلف المجالات فإن ذلك يعنى على الخصوص الحق الاقتصادى. مقال بابوفيك السابق الإشارة إليه.

ومن ناحية أخرى تضمن النص على الحاجة إلى التعاون فى كل هذه المجالات، مع إشارة خاصة إلى الحاجة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذا جاء نص الفقرة الثالثة يقول:

«إن الدول سوف تسير فى علاقاتها الدولية، فى الحقول الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتجارية، وفقًا لمبدأ المساواة فى السيادة، وعدم التدخل».

كما نصت الفقرة الثالثة على التزام الدول بالتعاون فى هذه الحقول، لتحقيق التقدم الثقافى والتعليمى الدولى، ولتحقيق النمو الاقتصادى على مدى العالم كله، وعلى الخصوص فى نطاق الدول المتخلفة.

وألزمت الفقرة الثانية الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة بأن تتخذ التدابير المنفردة أو المشتركة لتحقيق هذه الأهداف . ولا شك فى أنه من أهم التدابير المشتركة التى يمكن أن تتخذ بهذا الشأن هو إنشاء الوكالات المتخصصة[1]. وتتفق هذه الأفكار مع مبادئ الشريعة الإسلامية على ما نوضحه الآن.

التعاون الإنسانى فى مفهوم الفقه الإسلامى:

التعاون فى الإسلام مبدأ عام فى كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن، فقد جاء فى سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر، ومنع التعاون على الإثم والعدوان[2]. وإن التعاون قوام الأسرة، وقوام الأمة. وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية لتعميم التعاون فى داخل الإقليم الواحد وفى نطاق الإنسانية.

كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التى تحث المسلمين على التعاون مع بعضهم البعض، ومع كل من يعيش معهم فى المدينة.

---

(١) أقوال ممثل الهند باللجنة : U.N.DOC. A/AC. 125/L.28 .

(٢) جاء هذا فى آخر الآية رقم (٢) فقد قال ـ سبحانه ـ : ﴿وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾.

ولقد نفذ ـ عليه السلام ـ مبدأ التعاون الدولى، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفًا أساسه التعاون على البر، وحماية الفضيلة ومنع الأذى، وأكد ذلك بالمواثيق، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون، ودبروا الأمر على المشركين ضد النبى ﷺ ، وكان أساس هذا التعاون أن يتضافروا على دفع الاعتداء وإقامة الحق، أو بعبارة عامة ما يسمى فى هذا العصر «بالتعايش السلمى».

وكان النبى ﷺ يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنسانى لإعلاء المعانى الإنسانية، وكان يحث على كل تعاون على الخير ويؤيده، ويرد على كل تعاون على الشر ويحاربه ولقد ذهب إلى مكة حاجًا فعلم أن قريشًا تريد منعه فمد يده المسالمة إليهم وهو يقول : «لو دعتنى قريش إلى أمر فيه رفعة البيت الحرام لأجبتهم»، وقد كان ﷺ من مبادئه التعاون على نصرة الضعيف، وقد حضر وهو شاب فى الخامسة والعشرين من عمره حلفًا لبعض أشراف قريش عقد فى دار عبد الله بن جدعان تعاقدوا فيه لينصرن الضعيف على القوى، فسر ﷺ لذلك سرورًا ظهرت آثاره من بعد، فقد قال الهادى الأمين:

«لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفًا ما يسرنى به حمر النعم ولو دعيت به فى الإسلام لأجبت».

وإن النبى ﷺ يعلن أن الله يمد بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان فى أى إقليم وفى أى موطن، فيقول ﷺ : «الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه». ولم يعين ذلك الأخ بل عممه، فيعم الأخوة الإنسانية ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية.

وإنه فى الوقت الذى يشعر فيه الإنسان فيه بالأخوة الإنسانية وأن التعاون مطلوب بكل صوره وأحواله سيذهب النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذى جر على العالم كله الويلات، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا فى الاعتداء على غيرهم، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذى يحكم أو يتحكم.

وقد عدد أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة المبادئ الأساسية للتعاون الدولى، ولموقف الإسلام من الآخر، ونوجزها فيما يلى: الكرامة الإنسانية، اعتبار الناس جميعًا أمة واحدة، التسامح، الحرية، الوفاء بالعهد، العدالة، الفضيلة، المعاملة بالمثل، المودة ومنع الفساد.

كما أن الباحثين الثقات من الغربيين بعد دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية قد وصلوا إلى القول بأن أحكام الشريعة الإسلامية فى المسائل الدولية يمكن الاستفادة منها وخاصة فى مجالين رئيسيين:

الأول: تطوير أحكام القانون الدولى فى شأن مركز الفرد فيه والاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولى.

الثانى: إدخال المبادئ الأخلاقية فى القانون الدولى. إذ إن الشريعة الإسلامية غنية بالمسائل التى تتصل بهذين الأساسين.

والواقع أن إسهام الشريعة الإسلامية فى هذه المجالات كان واضحًا وخاصة فى قانون الحرب، فلقد عرف المسلمون التمييز فى المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ووضعوا نظاما عادلاً لمعاملة الأسرى والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال[1].

كما أن إسهام الشريعة الإسلامية فى وضع أسس العلاقات الدولية فى وقت السلم كان واضحًا، فقد أقاموا صرح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهم وبين الغرب على قواعد سليمة وعرفوا حرمة الرسل، والمعاهدات ووسائل تسوية المنازعات بالتحكيم والصلح.. إلخ.

لذا فإن الشريعة الإسلامية مع القانون الدولى للتعاون يمكن أن يسهما فى بناء نظام دولى جيد يقرب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون. ولا شك أن الوقت الذى نحياه الآن، يفرض علينا أن نتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وأن

(١) Jessup , Amodern law of Nations , Nerw Yord 1948, p. 273

نحيى دورها فى العلاقات الدولية، وأن نعدل نظامها بما يكفل عدم تسيير دولة بعينها أو خمس دول بالأحرى على مجريات الأمور فيها.

خاتمة:

تعرضنا فى هذا البحث إلى إحدى المشكلات القائمة بين العالم الإسلامى والعالم الغربى فى الوقت الحاضر وهى مشكلة العداء، ومحاولة الغرب إلصاق تهم الإرهاب بالمسلمين، والمساواة بين الإرهاب والإسلام. وقلنا إن وراء ذلك حملة صهيونية مغرضة تتخذ أصولها من بعض الكتابات القديمة والحديثة والتى صورت الإسلام بأنه عدوانى، وأنه يحاول أن يهدم الحضارة الغربية.

وتعرضنا للأساس الذى يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الإسلام والحضارة الغربية فى الوقت الراهن، وهو أساس يأخذ من مبادئ الشريعة فى الاعتراف بالآخر والتعاون معه، والعيش معه فى سلام، واحترام العهد معه، واحترام الكرامة الإنسانية بشكل عام منهجا له. وكذلك ينبنى هذا الأساس على القانون الدولى للتعاون الذى يؤمن بضرورة تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون فى مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل كفالة التقدم والتنمية لكل البشر، وفى كافة المجالات. إن قيام العلاقات الدولية على التعاون القوى بين البشر هو انتصار الحق، وإقرار المساواة بين الناس، وكفالة حقوق الإنسان وحرياته. ولا شك أن هذا التعاون هو الكفيل وحده بتحسين العلاقات وبنمو التعاون بين الدول، مع مراعاة عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد به فى العلاقات الدولية، وحسن الجوار، واحترام حق الشعوب فى وحدة وتكامل أراضيها وفى تقرير مصيرها، وهى المبادئ التى قررها الإسلام أولا، وميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك.

والله ولى التوفيق